ديناميات السلوك الانتخابي بالمغرب: محدداته ورهاناته السياسية

✍ د.آمنة الخلوقي

باحثة في العلوم القانونية والسياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة

مقدمة

يشكل السلوك الانتخابي أحد المفاهيم المركزية في حقل علم السياسة، باعتباره يعكس مختلف أنماط تفاعل المواطنين مع العملية الانتخابية، سواء من خلال المشاركة أو العزوف، أو عبر تحديد اختياراتهم التصويتية. وترتبط دراسة هذا السلوك بالأهداف الأساسية للانتخابات، التي تسعى إلى تمكين المواطنين من الإسهام في صنع القرار المرتبط بقضايا الشأن العام، وذلك من خلال اختيار ممثليهم داخل المؤسسات المنتخبة.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها الانتخابات في توسيع دائرة المشاركة السياسية، فقد أكد الباحثون على دورها في إضفاء الشرعية على النظام السياسي، حيث تمنح المشروعية لعمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وتتيح في الآن ذاته إمكانية تجديد النخب السياسية بشكل دوري، وتَجدُد البرامج وآليات العمل لكسب ثقة الناخبين، تجسيدا للجوهر الحقيقي للعملية الانتخابية. غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل رهينا بطبيعة السلوك الانتخابي ذاته، الذي يتشكل بدوره بفعل مجموعة من المحددات المتداخلة، تشمل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسساتية، والسياسية. وبالتالي، فإن فهم محددات السلوك الانتخابي لا يقتصر على تفسير اختيارات الناخبين فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل مدى فعالية العملية الانتخابية في تحقيق رهاناتها الديمقراطية، وعلى رأسها تعزيز المشاركة، وترسيخ التمثيلية، وتقوية الثقة في المؤسسات. ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه المحددات باعتبارها مدخلا أساسيا لفهم ديناميات الفعل السياسي داخل المجتمع.

وفي الحالة المغربية، تتجلى هذه الإشكالية من خلال ما يعرفه المشهد السياسي من اختلالات متعددة، سواء على مستوى أداء الأحزاب السياسية، أو من حيث ضعف التأطير الحزبي، أو تشابه البرامج والخطابات السياسية، فضلا عن محدودية النجاعة المؤسساتية في الاستجابة للمطالب

الاجتماعية والاقتصادية. وقد أفرزت هذه العوامل حالة من التراجع التدريجي في الثقة السياسية، انعكست بشكل واضح على السلوك الانتخابي، سواء عبر تنامي العزوف عن التصويت أو من خلال ضعف الانخراط في الفعل الحزبي والسياسي عموما.

في هذا السياق، أدّت التحولات السياسية التي عرفها المغرب إلى بروز إشكالية المشاركة السياسية، باعتبارها من القضايا المركزية المرتبطة بالسلوك الانتخابي، ساهمت في إخراج العديد من الممارسات ذات صبغة سلبية على الحياة السياسية عامة. فإذا كان السلوك الانتخابي يُفترض أن يعكس اختيارات قائمة على تقييم البرامج والأداء السياسي، فإنه في المقابل قد يتأثر بمحددات بنيوية وثقافية واجتماعية تُضعف من طابعه العقلاني. الأمر الذي يطرح إشكالا أساسيا حول مدى إسهام هذا السلوك في تحقيق رهانات العملية الانتخابية، خاصة ما يتعلق بضمان المشاركة الفعلية وتعزيز الثقة في المؤسسات عبر ترسيخ التمثيلية الحقيقية؟

إن مقاربة هذا الموضوع، تستدعي منا كمستوى أول البحث عن المحددات والمتغيرات التي تؤثر في قرارات الأفراد عند المشاركة في الانتخابات، سواء من حيث التصويت من عدمه، أو تحديد البرنامج السياسي الذي يراه الأنسب. ثم مستوى ثان، سيتم من خلاله مناقشة الرهانات الأساسية التي ترتبط بجودة الممارسة الديمقراطية. فمن جهة، يشكل فهم هذا السلوك رهانا علميا داخل علم السياسة، حيث يسهم في تطوير النظريات المفسرة للتصويت وتعزيز أدوات تحليل السلوك السياسي. ومن جهة ثانية، يطرح رهانا سياسيا يتمثل في تعزيز المشاركة الانتخابية والحد من العزوف، خاصة في السياقات التي تعرف ضعف الثقة في المؤسسات. كما يرتبط السلوك الانتخابي برهان تحقيق التمثيلية الحقيقية، باعتبار أن التصويت القائم على وعي وبرامج واضحة يساهم في إفراز نخب قادرة على الاستجابة لمطالب المواطنين. وفي المقابل، فإن خضوع الناخب لتأثيرات غير عقلانية، مثل الزبونية أو الضغوط الاجتماعية، قد يفرغ العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، وفي السياق المغربي، يظل الرهان الأكبر هو ترسيخ ثقافة المشاركة الواعية، وتعزيز الثقة في المؤسسات المنتخبة، بما يساهم في دعم مسار الإصلاح الديمقراطي.

المحور الأول :البنية التفسيرية لمحددات السلوك الانتخابي بالمغرب

يكتسي السلوك الانتخابي بالمغرب طابعا مركبا، نتيجة تداخل مجموعة من المحددات المتنوعة التي يصعب اختزالها في بعد واحد أو تفسيرها من خلال مقاربة أحادية. ففهم اختيارات الناخبين وأنماط مشاركتهم يقتضي استحضار بنية تفسيرية شمولية، تستند إلى تحليل تفاعلي يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ارتباطها بالسياق الوطني وخصوصياته التاريخية والمؤسساتية. وفي هذا الإطار، لا ينفصل السلوك الانتخابي عن طبيعة النظام السياسي،

ومستوى الثقة في المؤسسات، وأدوار الفاعلين الحزبيين، كما يتأثر كذلك بالتحولات الاجتماعية والرهانات الاقتصادية التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية. وعليه، فإن بناء مقاربة تفسيرية دقيقة يظل رهينا بتفكيك هذه المحددات واستجلاء أوجه تفاعلها، بما يسمح بفهم أعمق لديناميات المشاركة والعزوف، وتفسير اتجاهات التصويت داخل المشهد السياسي المغربي.

الفرع الأول: المحددات المؤسساتية والسياسية للسلوك الانتخابي بالمغرب

تشكل المحددات المؤسساتية والسياسية، سواء في بعدها السياقي أو الفاعلي، عنصرا أساسيا في فهم طبيعة الفعل السياسي ومخرجاته داخل أي نظام سياسي. فهي تعكس من جهة طبيعة الإطار المؤسساتي والقانوني الذي يؤطر الممارسة السياسية، ومن جهة أخرى أدوار مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين في توجيه القرار وصياغة السياسات العمومية. وفي هذا السياق، يساهم تفاعل هذه المحددات في تحديد مستوى الدينامية السياسية، ومدى فعالية المشاركة، وكذا طبيعة التوازنات التي تحكم الحقل السياسي، مما يجعل دراستها مدخلا ضروريا لتحليل مختلف الظواهر السياسية. وفيما يلي أهم هذه المحددات بشقيها القانوني والتنظيمي:

أولا: المحددات المؤسساتية

1. النظام الانتخابي، التحول من نمط الاقتراع الفردي إلى الاقتراع اللائحي النسبي

تمارس المنظومة الانتخابية أثرا مباشرا في بنية الأنظمة الحزبية، وتظهر أدبيات العلوم السياسية أن العلاقة بين نمط الاقتراع وطبيعة النظام الحزبي علاقة تفاعلية واضحة[1]، إذ لا يمكن قراءة الانتخابات أو تحليل الحياة السياسية دون استحضار نمط الاقتراع المعمول به فيها، لأنه يعد من العوامل الرئيسية المؤثرة على الحياة السياسية والتي تبرز طبيعة العلاقة بين الفاعلين الحزبيين والتمثيلية في النظام السياسي الذي يعملون داخله.

وبالرجوع للنموذج المغربي، فإن نمط الاقتراع الذي ساد في الحياة السياسية المغربية منذ أول انتخابات برلمانية لسنة 1963[2]، وإلى غاية الاستحقاقات النيابية لسنة 2002 والجماعية لسنة

[1] تشير الأدبيات الكلاسيكية تحديدا إلى ثلاث حالات رئيسية في تأثير أنماط الاقتراع على النظم السياسية:
- التمثيل النسبي: يؤدي إلى تعددية حزبية واسعة؛
- التمثيل الأغلبي في دورين: يقود إلى ثنائية حزبية مرنة نسبيا؛
- التمثيل الأغلبي في دور واحد: يعزز ثنائية حزبية مستقرة.

موريس دوفيرجيه، الأحزاب السياسية الكبرى، الشركة العامة للطباعة والنشر، 2011، مصر، ص 325.

[2] - الفصل الأول من ظهير 1.63.118 بمثابة القانون التنظيمي لمجلس النواب، الصادر بتاريخ 22 ذي القعدة 1382، الموافق لـ(17 أبريل 1963)، ج.ر عدد 2633 مكرر، بتاريخ 24 ذي القعدة 1382 الموافق لـ (17 أبريل 1963).

2003 هو الاقتراع الأحادي الإسمي في دورة واحدة، والذي تعرض لعدة انتقادات وتساؤلات من قبل الأحزاب السياسية، لا سيما من قبل الأحزاب التقدمية اليسارية. كما لم تتردد هذه الأخيرة في التشكيك في مصداقية النتائج المعبر عنها في ظل هذا النظام في الاقتراع العام غير المباشر[3]، الشيء الذي أسهم في التوافق مع باقي الفاعلين السياسيين التخلي عن نمط الاقتراع الأحادي الاسمي، والانتقال إلى نمط جديد للاقتراع والمتمثل في الاقتراح اللائحي على أساس التمثيل النسبي، والذي شكل أحد أهم الخطوات التشريعية في التاريخ السياسي من حيث العمق والتأثير في الحياة السياسية.

وللتأكيد، فبالرغم من العيوب التي رافقت تطبيق نمط الاقتراح اللائحي[4]، فإن من محاسن الاقتراع باللائحة تكريس العلاقة بين الناخبين والمنتخبين على أساس مؤسساتي. وفي الواقع المغربي، هذا ما كان بإمكانه أن يعزز سلطة الحزب السياسي داخل المجتمع، الذي كانت اتجاهات داخله وإلى غاية الأمس القريب، ترفع شعار "من خرب خان"[5]. كما أن آفة الترحال كان من الممكن أن تعرف حظها المستحق، ناهيك عن كون التواصل مع المواطنين كأحزاب كان بإمكانه أن يرفع من مستوى احترافية العمل السياسي الحزبي، ويكرس دور أدوات الوساطة السياسية وعلى رأسها الإعلام. وكما يقول الكثيرون، إن الاقتراع باللائحة يشجع على بروز كتل حزبية قوية وواضحة (حكومة ومعارضة)، ولن يبقى معها مجال متسعا للالتباس[6].

2. **تعديل القاسم الانتخابي:** من أبرز النقاط الخلافية بين الأحزاب المغربية، نجد مسألة «القاسم الانتخابي» أو الحاصل الانتخابي، والمقصود به المعدل الذي يُحتَسب على أساسه توزيع المقاعد، إذ انقسمت الأحزاب إلى فريقين، فريق يدعو إلى احتساب أصوات الناخبين على أساس الأصوات المُعبَّر عنها خلال الانتخابات بشكل صحيح، وفريق ثانٍ يدعو إلى احتساب الأصوات على أساس المسجّلين في اللوائح الانتخابية. كما احتدّ النقاش حول مسألة "العتبة الانتخابية" التي تعني

---

[3]- امحمد مالكي، الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية، ورقة مقدمة لندوة النزاهة في الانتخابات البرلمانية : مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، بيروت 12-13 مارس 2008، ص 16.

[4]. كما اعتبرت المعارضة أن الهدف منه يتجلى في تكريس الولاءات الشخصية وضمان استمرارية الزعامات التقليدية من جهة أولى، ومن جهة ثانية في محاولة الحد من طموح التيارات السياسية والعمل على إضعاف كل ما هو مؤسساتي عن طريق تهميش المعارضة، والحد من فعاليتها في إطار خلق أغلبية دائمة موالية لسلطة تضمن الاستقرار الحكومي: لمزيد من التفاصيل ينظر في هذا الشأن: بثينة قروري، السياسة الانتخابية بالمغرب
دراسة في الأنساق والوظائف، اطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، الموسم الجامعي: 2010-2011.

[5] أحمد جزولي، الأحزاب السياسية المغربية بين عهدين: أدوات السلطة في مجتمع التغيير، منشورات من أجل الديمقراطية، الطبعة الثانية، 2002، ص66.

[6] المرجع نفسه.

الحد الأدنى من الأصوات الواجب على كل مترشح لعضوية مجلس النواب الحصول عليها في الانتخابات التشريعية، من أجل الظفر بأحد المقاعد المتنافس عليها في الدوائر الانتخابية. وتباينت الآراء ما بين مُطالب برفع العتبة إلى 6%، وما بين مطالب بالاحتفاظ بنسبة 3%كعتبة، وفق ما اعتمِد في انتخابات 2016، بينما هناك من يدعو إلى إلغاء العتبة، حتى لا يتم إقصاء الأحزاب الصغيرة من حضورها في البرلمان[7].

على هذا الأساس، إن نمط الاقتراع الذي يستخرج عن طريق قسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها، بدل عدد المصوتين التي حكمت النظام الانتخابي السابق، وضع السلوك الانتخابي في وجه مفارقة "إرادة المجتمع"، عن طريق تفعيل المشاركة الانتخابية، من بينها التوزيع العادل للمقاعد بين جميع الأحزاب السياسية، وشكّل مدخلا لتعزيز المشاركة في الانتخابات وتجاوز حالة العزوف السياسي والانتخابي السائدة منذ سنوات، وحال دون احتكار المواقع الحكومية والبرلمانية من طرف حزب أو أحزاب معينة، والتي ظلت تستأثر بأكثر من نصف عدد أعضاء مجلس النواب في الولايتين التشريعيتين الأخيرتين.

3. الإصلاحات الانتخابية في دستور 2011، لقد حرص المشرع الدستوري على تضمين الوثيقة الدستورية مجموعة من المقتضيات التي لها علاقة مباشرة بالانتخابات، وتروم تجاوز الحدود السياسية والقانونية التي كانت تحد من الفعل الانتخابي والسياسي بالمغرب، أهما تكريس الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية، من خلال مسألة تعيين الملك رئيس الحكومة من الحزب المتصدر لنتائج الانتخابات التشريعية[8]، كما حرص المشرع الدستوري بالإضافة إلى توسيع حق الأجانب المقيمين بالمغرب في المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا للاتفاقيات الدولية وتكريسا

---

[7] تقرير جلسات الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية، مشروع قانون تنظيمي رقم 04.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، رقم الجلسة : 282، التاريخ : 05/03/2021.
www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/seances/282-cdr-05032021_0.pdf
ولعل قرار المجلس الدستوري رقم 21.118، بتاريخ 7أبريل 2021، تضمن تفسيرا واضحا، أنهى به الخلاف الذي رافق مسطرة المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.21، وحسم الجدل السياسي الذي رافق مصادقة البرلمان على تعديل "القاسم الانتخابي"، الذي على أساسه يتم توزيع المقاعد البرلمانية بين الأحزاب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية بالمملكة، واعتبرت المحكمة في قرارها أن "موضوع القاسم الانتخابي يتعلق بالقانون الذي يدخل ضمن صلاحيات المشرع، ولا يندرج ضمن صلاحياتها وأنه لا يمكنها التعقيب على السلطة التقديرية للمشرع، في شأن اختيار نوعية التدابير التشريعية التي يرتضيها مالم يتعارض ذلك مع أحكام الدستور".
- قرار المحكمة الدستورية رقم 21.118، صادر في 24 من شعبان 1442(7أبريل 2021)، ج.ر عدد 6977، 29 شعبان 1442، (12 ابريل 2021)، ص 2277.

[8] الفصل 47 من دستور 2011.

للمعاملة بالمثل[9]، على دسترة مبدأ تكافؤ فرص الرجال والنساء في الولوج إلى الوظائف الانتخابية[10]، إلى جانب مجموعة من المبادئ التي من شأنها تخليق الحياة السياسية في شقها المتعلق بالانتخابات، وفي هذا السياق تم التنصيص على تجريد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، أو عن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها[11]، كما كرّس دستور 2011 في المغرب مبدأ الحد من الجمع بين الانتدابات الانتخابية (تعدد الانتدابات) بهدف تخليق الحياة السياسية، تعزيز ربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمان تفرغ المنتخبين لتدبير الشأن العام المحلي والوطني [12].

ولمزيد من الضمانات لحكامة انتخابية، وتنزيلا لمقتضيات دستور 2011، صدرت مجموعة من القوانين التنظيمية والعادية لحقت النظام الانتخابي، وفي هذا الصدد، تعتبر القوانين الانتخابية المعدلة، التي تمت المصادقة عليها في غرفتي البرلمان، عنوانا للمسار الديمقراطي الذي يعرفه بلادنا، وتتعلق تباعا بمجلس النواب[13]، ومجلس المستشارين[14]، وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية[15]،

---

[9] الفصل 30من دستور 2011.

[10] الفصل 19 من دستور 2011.

[11] الفصل 61 من دستور 2011.

[12] الفصل 62 من دستور 2011.

[13]ظهير شريف رقم 1.21.39صادر في 8رمضان7442، (21 ابريل 2021)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.21 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ج. ر عدد 6987، بتاريخ 5 شوال 1442(21ابريل2021).

وقد أدخل هذا الأخير تعديلات جوهرية، تمثلت أبرزها في استبدال الدائرة الانتخابية الوطنية بدوائر جهوية، اعتماد حاصل انتخابي جديد يعتمد على عدد المسجلين (وليس المصوتين)، وإلغاء العتبة الانتخابية، بهدف تحقيق تمثيلية أوسع وأكثر توازناً.

[14] ظهير شريف رقم 1.21.41صادر في 8رمضان1442، (21 ابريل 2021)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 05.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، ج. ر عدد 6987، بتاريخ 5 شوال 1442(21ابريل2021)، ص 3413.

[15]ظهير شريف رقم 1.21.39صادر في 8رمضان7442، (21 ابريل 2021)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 06.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، ج. ر عدد 6987، بتاريخ 5 شوال 1442(21ابريل2021)، ص 3413.

ومن أبرز مستجداته:

أهلية الترشيح :يُنظم القانون أهلية الترشيح وموانعه لضمان نزاهة الانتخابات.

تمثيلية المغاربة المقيمين بالخارج :بتقديم ترشيحاتهم لانتخابات مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات والمقاطعات، وفق ضوابط محددة.

تنظيم الحملة الانتخابية :يضع ضوابط صارمة للتعليقات، والإعلانات الانتخابية، والحد من استغلال الوسائل العمومية في الحملات.

=

والأحزاب السياسية[16]، ويبقى الهدف منها توفير الظروف الملائمة لتنظيم رابع استحقاق انتخابي لسنة 2026 بعد صدور الوثيقة الدستورية لسنة 2011، بشكل يضمن حق الجميع في تنافس ديمقراطي حقيقي يتيح المشاركة في تدبير الشأن العام، ويضمن تحقيق العدالة الانتخابية ومبدأ التناوب على ممارسة السلطة كمبدإ دستوري يعكس الاختيار الديمقراطي للمملكة.

ثانيا: المحددات السياسية: السياقية والفاعلة

الثقافة السياسية :يشير مفهوم التنشئة السياسية إلى عملية مركبة تتضمن جوانب معرفية ووجدانية وقيمية، يكتسب من خلالها الفرد الشعور بالهوية الوطنية والأفكار السياسية العامة وطرق صنع وتنفيذ القرار السياسي في المجتمع، وقد تأخذ التنشئة السياسية شكل التلقين الصريح أو الشكل الضمني من خلال غرس الاتجاهات والقيم والميول السياسية[17]. كما تعرف التنشئة السياسية بأنها "العملية التي يكتسب فيها الفرد معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويشكل من خلالها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الايديولوجية، التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية. تلك العملية تحدد درجة تفاعله وفعاليته السياسية في المجتمع، وتساهم في بقاء وديمومة واستقرار النظام

إجراءات الاقتراع :يتضمن التعديل مواد تفصيلية حول كيفية احتساب الأصوات، إعلان النتائج، والتعامل مع المقاعد الشاغرة (الانتخابات الجزئية).

تحديد عدد الأعضاء :يُحدد بموجب نصوص تنظيمية عدد أعضاء مجالس العمالات والأقاليم وتوزيع المقاعد بين لوائح الترشيح.

[16] ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 7442، (21 ابريل 2021)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 07.21 يقضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، ج. ر عدد 6987، بتاريخ 5 شوال 1442 (21 ابريل 2021)، ص 3417.

وتهدف هذه المستجدات بشكل أساسي إلى إضفاء الطابع الجهوي على الانتخابات، وتخليق الحياة البرلمانية، وضمان تمثيلية أوسع للنساء من خلال:

1. تغيير نظام الدوائر الانتخابية من المستوى الوطني إلى المستوى الجهوي

إلغاء الدائرة الانتخابية الوطنية :تم حذف الدائرة الوطنية التي كانت تخصص لها 90 مقعداً.

إحداث الدوائر الانتخابية الجهوية :تم اعتماد دوائر جهوية، حيث توزع المقاعد المخصصة (90 مقعداً) على مستوى الجهات الاثنتي عشرة للمملكة، بناءً على معيارين: عدد السكان والتمثيلية الجهوية.

2. تعديل القاسم الانتخابي: (طريقة الحساب. توزيع المقاعد).
3. تخليق العمل البرلماني: (الترحال السياسي، حالات التنافي "الجمع بين المناصب"، الغياب).
4. تعزيز المشاركة السياسية للنساء.

[17] طارق عبد الرؤوف، إيهاب عيسى، مؤسسات التربية والتنشئة السياسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص 10.

السياسي. كما تهدف إلى نقل الأفكار والخبرات والأساليب السياسية بين أفراد المجتمع، سعيا لزرعها في نفوس الأفراد والجماعات بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والطبقية[18].

وعلاقة بالسياق أعلاه، يعرف المجتمع المغربي منذ تسعينات القرن الماضي ظاهرة بادية للعيان تتصل بالحياة العامة، يمكن نعتها بظاهرة العزوف عن الاهتمام بالشأن العام تارة، وبالنفور عن العمل السياسي تارة أخرى، والأمر يختلف باختلاف زاوية النظر[19]. فهذه الظاهرة متى أخذناها من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي نجدها تنضح بدلالات عديدة، فهي تعبر في الوقت ذاته عن القلق والخوف والحيرة وضعف الثقة ووطأة العوامل المختلفة والمتفاعلة، والتي تفعل فعلها في إذكاء الظاهرة المتحدّث عنها والتعبير عنها من خلال مؤشرات واضحة وقابلة للملاحظة العلمية[20].

وبالتالي ممارسة نوع من الوعي السياسي التشاركي، سيسهم في جعل دور المواطن أعمق وأكثر حضورا وإيجابية، بمعنى المشاركة الفعلية والفاعلة، وهو الأمر الذي يستدعي بذل مجهود مضاعف، والاجتهاد للبحث عن السبل الكفيلة لاسترجاع ثقة المواطن في العملية السياسية عامة، من خلال تبني ممارسة تتسم بالوضوح والتعاطي المسؤول مع القضايا الأساسية، خصوصا أننا أمام لحظة حاسمة في التاريخ السياسي المغربي.

1. **الخطاب السياسي والحملات الانتخابية:** ويتجلى في قدرة المرشحين والأحزاب على إقناع الناخبين من خلال برامجهم ودعايتهم الانتخابية. وفي هذا الإطار، يُؤاخذ على الأحزاب السياسية المغربية في مجملها عدم توفرها على برامج سياسية واقعية، وعدم استنادها على مرجعيات واضحة، بقدر ما تقوم على شعارات عامة "التغيير، التجديد، محاربة الرشوة والفساد"، لكن كل هذه الشعارات لا تكفي لإخفاء غياب البرامج الحزبية[21]. فبالرجوع إلى الممارسة الحزبية طيلة الحياة السياسية المغربية، نجد العديد من الأمثلة التي تزكي فكرة خصوصية الصراع، فتبني فكرة الحزب الوحيد أو المهيمن من قبل حزب الاستقلال في بداية الاستقلال نفى إمكانية الإيمان بالأحزاب الأخرى وطروحاتها، ولجوء بعض الأحزاب اليسارية إلى إيديولوجية التغيير الجذري، وطرح الاشتراكية كبديل لا محيد عنه نفى بدوره الإيمان بنماذج مخالفة.

---

[18] مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2001 ص 11.

[19] سعيد بنسعيد العلوي، شروط المصالحة مع السياسة في المغرب، منشورات الزمن، الرباط، 2006، ص 4.

[20] المرجع نفسه، ص 4.

[21] محمد بهضوض، الإصلاح السياسي بالمغرب، بين الممكن والمستحيل، ما بعد انتخابات 2007، طوب بريس، الرباط، منار للنشر، الطبعة الأولى، نونبر 2007، ص 16.

فرغم التغييرات التي حصلت في المشهد الحزبي في السنوات الأخيرة ودعاوي الإصلاح المنبعثة من هنا وهناك، فإن أغلب الأحزاب المغربية لم تثبت بعد الواقعية والعقلانية في سن برامجها في هذا الشأن، وبعضها الآخر مازال يتساءل عن معنى البرنامج[22]، الشيء الذي ساهم في تكريس التباعد أو على الأقل غياب علاقة تفاعلية وتأثير متبادل بين الأحزاب والمواطنين وتعبئة المواطنين[23]، الأمر الذي يفيد بوجود هوة ساحقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع بسبب عجزها القيام بعملية التعبئة الجماهيرية والاجتماعية، وخلق شعور المشاركة السياسية لديه وذلك من خلال إشعاره بمواطنته[24].

الفرع الثاني: المحددات السوسيو-اقتصادية والقبلية للسلوك الانتخابي بالمغرب

لا يمكن فهم السلوك الانتخابي بالمغرب بمعزل عن المحددات السوسيو-اقتصادية والقبلية التي تشكل الإطار المرجعي لاختيارات الأفراد والجماعات. فهذه المحددات تعكس واقع البنية الاجتماعية وتفاوتاتها، كما ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية، وشروط العيش، ودرجة الاندماج الاجتماعي، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أنماط المشاركة السياسية واتجاهات التصويت. إلى جانب ذلك، تلعب العوامل القبلية، بما تحمله من قيم وتمثلات ورموز، دورا حاسما في توجيه السلوك الانتخابي، من خلال ترسيخ أنماط تقليدية قائمة على الروابط العائلية والقبلية. وعليه، فإن تحليل هذه المحددات يتيح فهما أعمق لدوافع المشاركة والعزوف، كما يساعد على تفسير التباينات المجالية والاجتماعية التي تطبع السلوك والخريطة الانتخابية بالمغرب.

أولا: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الاختيار الانتخابي

تشير المحددات الاقتصادية إلى مجموع العوامل المرتبطة بالوضع الاقتصادي للفرد أو المجتمع، والتي تؤثر على توجهاته واختياراته أثناء العملية الانتخابية، سواء بشكل مباشر (الدخل الفردي، البطالة وسوق الشغل) أو غير مباشر (التوقعات الاقتصادية، السياسات العمومية). فلا يمكن إنكار أن الاقتصاد المغربي يواجه، خلال العقدين الأخيرين، أزمة اقتصادية ذات طابع بنيوي متنام، تعكسها مجموعة من المؤشرات المرتبطة بضعف النمو الاقتصادي وتقلبه، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، فضلا عن هشاشة النسيج الإنتاجي الوطني. وقد تزامنت هذه الأزمة مع حالة من

[22] محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب، إشكالية وتجربة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009، ص 28.

[23] إدريس لكريني، الانتخابات التشريعية في المغرب، شتنبر 2007، دروس ودلالات، مجلة المستقبل العربي، العدد 345، نونبر 2007، ص 72.

[24] المصطفى منار، المواطنة والمشاركة السياسية بالمغرب، م.م.إ.م.ت، عدد 83، 2008، ص 85.

الارتباك في تدبير السياسات العمومية، تجلت في محدودية فعالية التدخلات الحكومية وعجزها عن تقديم حلول آنية ومنطقية قادرة على احتواء تداعيات الأزمات المتلاحقة.

فمنذ أزمة كوفيد-19 لسنة 2020، والتي سلطت الضوء على المستوى المرتفع لهشاشة فئات عريضة من الساكنة الذين يعملون في مهن ضعيفة التنظيم أو في القطاع غير المهيكل[25]، عرف المغرب سلسلة من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل مباشر على القدرة الاقتصادية للمواطنين، خاصة على مستوى القدرة الشرائية. وقد أدت التداعيات التي خلفتها الجائحة، إلى جانب توالي سنوات الجفاف، إلى تعميق هشاشة الفئات الاجتماعية، وتفاقم الأوضاع المعيشية لشرائح واسعة من المجتمع.

إن التدهور النسبي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، شكل أحد أبرز العوامل المؤثرة سلبا على مستوى المشاركة الانتخابية، حيث ساهم بشكل ملحوظ في تنامي مظاهر العزوف والامتناع عن التصويت. ذلك أن تفشي البطالة، واتساع دائرة الفقر والهشاشة، وتصاعد عمق السياسات الرسمية العاجزة والمنفصلة عن الواقع المعيشي للمواطنين، كلها عوامل أفضت إلى شعور فئات واسعة من المواطنين بالإحباط وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية. وفي هذا السياق، يترسخ لدى العديد من الأفراد اعتقاد مفاده أن المشاركة الانتخابية لا تفضي إلى تغيير ملموس في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يدفعهم إلى الإحجام عن الانخراط في العملية الانتخابية. كما أن ضعف الوعي السياسي، إلى جانب التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات، يحدّ من قدرتها على التفاعل الإيجابي مع الاستحقاقات الديمقراطية، ويُضعف من دينامية المشاركة السياسية بشكل عام.

ثانيا: الانتماءات التقليدية (القبلية/العائلية)

كثيرا ما يقع الحديث اليوم عن القبلية «Tribalisme» وعن النزعة القبلية «Tribalisation»، وهي نزعة يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة القبلية وللهوية القبلية. لكن هذه النزعة تبدو متفاوتة الحضور لدى المجتمعات والجهات. إن هذه النزعة كانت مجال نقد سلطته النخب السياسية منذ بدايات هذا القرن على الإيديولوجيا القبلية باعتبارها طرفا ينازع الإيديولوجيا الوطنية والقومية [26] .كما يرى ريكاردو بوكو (Ricardo Bocco) أن إحدى

[25] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا" كوفيد-19"والسبل الممكنة لتجاوزها، إحالة رقم 2/2020، ص 18.

[26] Muhammad Jabir Al Ansari, «Du concept de l'état dans le monde arabe contemporain,» traduit de l'arabe par Rudolf El-Kareh, Revue d'études palestiniennes, no. 53 (automne 1994), pp. 67-79.
=

خصوصيات التنظيمات القبلية في المشرق العربي وفي أفريقيا تتمثل في حضور القرابة وتوحدها مع التعبيرات السياسية. وهذا ما دفع بالباحثين في العلوم الاجتماعية، وخاصة علماء السياسة، إلى بحث مفهوم «القبلية» (Tribalisme) لتفسير الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي، وتتحول إلى ميادين للعمل السياسي ومجالات للتنافس حول السلطة[27].

وبالعودة إلى النموذج المغربي، فإنه لا يخرج بدوره عن هذه القاعدة، إذ لا تزال الانتماءات التقليدية والقبلية تشكل أحد المحددات المؤثرة في السلوك الانتخابي، خاصة داخل بعض المجالات القروية وشبه الحضرية، حيث تستمر الروابط العائلية والقبلية في توجيه الاختيارات السياسية والتأثير في أنماط التصويت. فرغم التحولات السياسية والمؤسساتية التي عرفها المغرب، لا يزال الانتماء القبلي يشكل لدى فئات من الناخبين محددا أساسيا في عملية الاختيار الانتخابي، إذ يُمنح الدعم للمرشح انطلاقا من روابط القرابة والانتماء المحلي أكثر من الاعتماد على البرامج الحزبية أو الكفاءة السياسية.

ويعزز هذا الواقع حضور الأعيان المحليين داخل المشهد الانتخابي، بالنظر إلى ما يمتلكونه من نفوذ اجتماعي وشبكات علاقات تقليدية، تمكنهم من تعبئة الكتلة الناخبة والتأثير في توجهاتها. كما أن بعض الأحزاب السياسية تلجأ إلى استقطاب الشخصيات ذات الامتداد القبلي والعائلي بهدف ضمان نتائج انتخابية أفضل، وهو ما يساهم في إعادة إنتاج أنماط التصويت التقليدي وتكريس منطق الزبونية والولاءات المحلية.

المحور الثاني: مخرجات السلوك الانتخابي بالمغرب وتحولاته الراهنة

بعد تناول المحددات المختلفة المؤطرة للسلوك الانتخابي بالمغرب، يتضح أن هذه العوامل مجتمعة تسهم في تفسير طبيعة اختيارات الناخبين وفهم دوافع مشاركتهم أو عزوفهم. غير أن هذا المستوى التفسيري لا يكفي لوحده للإحاطة الشاملة بالظاهرة، إذ أن السلوك الانتخابي لا يتوقف عند حدود أسبابه، بل يمتد ليُفرز مجموعة من التحولات والمخرجات التي تعكس تطور العلاقة بين المواطن والعملية الانتخابية. ومن هذا المنطلق، يندرج المحور الثاني كمحاولة للانتقال من تحليل المحددات إلى

ورد لدى: محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2002، الصفحة 43.

[27] Ricardo Bocco, «Asabyat tribale et états au moyen-orient, confrontations et connivences,» Monde arabe, maghreb-machrek, no. 147 (1995) (numéro spécial: Tribus, tribalisme et états au moyen-orient), p. 5.

ورد لدى: محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 43.

دراسة المخرجات، من خلال الوقوف عند أبرز التحولات التي عرفها السلوك الانتخابي بالمغرب وانعكاساته السياسية والمؤسساتية.

الفرع الأول: إعادة تشكل أنماط التصويت والسلوك الانتخابي

سجل السلوك الانتخابي بالمغرب خلال العقود الأخيرة مجموعة من التحولات التي مست طبيعة الاختيارات السياسية وأنماط التصويت، في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي عرفها المجتمع المغربي. فلم يعد التصويت يرتبط فقط بالانتماءات الحزبية أو المرجعيات الإيديولوجية التقليدية، بل أصبح يتأثر بعوامل جديدة مرتبطة بالتحولات القيمية، وتراجع الثقة في المؤسسات الوسيطة، وصعود أشكال جديدة من التواصل والتأثير السياسي، خاصة عبر الفضاء الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

أولا: تحول منطق التصويت بين التراجع الأيديولوجي وبروز التصويت العقابي والتنظيمي

1. **التصويت العقابي والتنظيمي:** لم يعد التصويت محكوما فقط بالانتماء الحزبي أو القناعات الإيديولوجية، بل برزت أنماط جديدة أكثر تعقيدا ومرونة، من بينها التصويت العقابي الذي يعبر من خلاله الناخب عن عدم رضاه عن أداء الحكومات والأحزاب عبر معاقبتها انتخابيا، إلى جانب التصويت الاحتجاجي الذي يعكس موقفا سلبيا من الوضع السياسي العام، والتصويت البراغماتي الذي يقوم على اعتبارات آنية مرتبطة بالمصالح أو التقييم الظرفي للمرشحين بدل الانتماء الفكري أو السياسي.

فالمعطى الذي لا يمكن تجاهله هو أن المواطن المغربي لم يتصالح بعد مع العمل السياسي، وهذا ما أكده تقرير المعهد الديمقراطي الوطني، حيث سجل أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني في مواقع متعددة معدلات مرتفعة تتعلق ببطلان التصويت، ولا سيّما كتابة الرسائل (لا! لا! لا!)، والتي كانت تدل بشكل واضح على شعور المواطن المستمر بالإحباط واللامبالاة وانعدام الثقة في العملية السياسية[28]. فتخصيص المواطن وقتا للتسجيل والعثور على مكتب التصويت، والوقوف في الصف في انتظار دوره لكتابة مثل هذه الرسائل على ورقة الاقتراع لم يكن عبثا، بل يشير إلى أن المغاربة يبحثون عن قنوات تواصلية هادفة لإيصال آرائهم السياسية، وهو ما يعني أننا أمام أعطاب بنيوية أصبحت معها الوضعية السياسية للديمقراطية التمثيلية غير منتجة، وليس بإمكانها أن تحد من استمرار العزوف على صناديق الاقتراع.

[28] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، 25 نونبر 2011، م. س، ص18.

2. تراجع منطق التصويت الأيديولوجي والتحول نحو البراغماتية الانتخابية

تعرف الأيديولوجيا السياسية في الأدبيات المعاصرة كنسق فكري وسيط بين التنظير الفلسفي والممارسة السياسية اليومية، فهي بنى فكرية تنظم تصورات البيئة السياسية وتوجه السلوك الجماعي وتوفر برامج عمل للمؤسسات العامة[29]. إلا أنّ حالة المغرب تُظهر أن تشابه الأحزاب السياسية لم يعد مجرد ملاحظة عابرة في النقاش العمومي، بل أصبح سمةً بارزة للمشهد الحزبي، خصوصا مع تصاعد الجدل حول طبيعة التنافس الحزبي في السنوات الأخيرة. فالمشهد الذي تكرس بعد انتخابات 2021، كشف عن تحول تدريجي في بنية الخطاب الحزبي، حيث تراجعت الفوارق الأيديولوجية التي كانت في مراحل سابقة، تمنح كل حزب ملامحه الخاصة وتحدد موقعه داخل الخريطة السياسية.

في فترات سابقة، كان من الممكن نسبيا قراءة هذه الخريطة من خلال المرجعيات الفكرية التي أعلنتها الأحزاب. والتي تشكلت عبر سياقات تاريخية ونضالية مختلفة، بين توجهات يمينية وليبرالية واشتراكية ومحافظة وإسلامية، تعكس تباين المرجعيات الفكرية والسياسية للأحزاب المغربية، وتعدد مصادرها التاريخية والاجتماعية. غير أن هذا المشهد الحزبي أضحى يعاني من تآكل إيديولوجي وهشاشة في المرجعيات، حيث أصبحت الأحزاب أقرب إلى التكتلات البراغماتية.

كما أن أحد أبرز مظاهر هذا التحول يتمثل في التراجع الملحوظ لدور الانتماء الحزبي التقليدي في توجيه السلوك الانتخابي، حيث لم تعد الهوية الحزبية أو الإيديولوجية عنصرا حاسما في الاختيار الانتخابي كما في السابق، مما أدى إلى ضعف التصويت الإيديولوجي لصالح اختيارات أكثر تقلبا وارتباطا بالسياق. ويوازي ذلك تغير تدريجي في علاقة الناخب بالعملية الانتخابية، حيث أصبحت هذه العلاقة أقل استقرارا وأكثر تأثرا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بكل محطة انتخابية، وهو ما يعكس تحولا بنيويا في طبيعة الثقافة السياسية والسلوك الانتخابي بالمغرب.

ثانيا: التسويق السياسي الرقمي وتحول استراتيجيات التأثير الانتخابي

بمناسبة الاستحقاقات التشريعية لـ08 شتنبر 2021، التي تزامنت مع تداعيات جائحة كورونا، وما فرضته من تدابير استعجالية، برزت مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء أساسي للتفاعل السياسي والتعبئة الانتخابية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة الإقبال عليها واتساع نطاق الحملة الانتخابية الإلكترونية، حيث أضحت ساحات مفتوحة للنقاش والحوار وتبادل المواقف السياسية، خصوصا لو

[29] Michael Freeden, «Political Concepts and Ideological Morphology, » The Journal of Political Philosophy, vol. 2, no. 2 (June 1994), pp. 140–164.

علمنا بأن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في حملات التعبئة بالمغرب، سواء عبر الترغيب في المشاركة أو الدعوة للمقاطعة.

أما على مستوى الحملة الانتخابية الإلكترونية، فالواقع فرض على الأحزاب التكيف مع هذا الوضع، وبالتالي تسخير الفضاء الإلكتروني إلى فضاء للتواصل السياسي والممارسة السياسية، عبر تشكيل وعي مرتبط بالمشاركة الانتخابية، وإعطاء صور ذهنية عن المرشحين واللوائح والبرامج الخاصة بالاستحقاقات الانتخابية لـ 8 شتنبر 2021. وهذا ما فسر ارتفاع نسبة الهيئة المسجلة الناخبة حسب الفئة العمرية من 18 سنة إلى حدود 44 سنة إلى نسبة 48%[30]، وهي الفئة الأكثر استخداما لشبكات التواصل الإجتماعي. وحسب المستوى التعليمي، فإن أكثر من نصف الناخبين لأول مرة (55.1%) منهم لديهم المستوى التعليمي الثانوي (25.1% إعدادي و30% تأهيلي)، 24.5% لديهم مستوى تعليمي عالي، 16.2% لديهم مستوى تعليمي ابتدائي و3.5% ليس لديهم أي مستوى تعليمي[31].

ورغم أن منصة فايسبوك ساهمت خلال الفترات الانتخابية في خدمة الأحزاب السياسية، فإن معظمها لم يتمكن من استثمار حضوره الرقمي بشكل مستمر بين الانتخابات التشريعية لسنة 2016 وانتخابات 2021، باستثناء أحزاب التجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة. فقد حازت صفحات هذه الأحزاب على العلامة الزرقاء، وبلغ عدد متابعيها على التوالي 1542684 و1204402 و529969 متابعا، وهو ما يعكس اعتمادها على التسويق الرقمي والترويج لإنجازاتها وبرامجها ومرشحيها عبر وصلات رقمية ممولة بهدف استقطاب أكبر عدد من المتعاطفين[32].

فإذا كانت منصات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها فايسبوك، قد أصبحت مجالا للتسويق السياسي الرقمي لدى بعض الأحزاب المغربية، وأسهمت بشكل بارز في الحملات الانتخابية من خلال التعريف بالمرشحين وبرامجهم، إضافة إلى دورها في تكوين وعي المواطنين بالقضايا الانتخابية، فإنه يُلاحظ في المقابل أن عددا من الأحزاب لم ينجح في مواكبة التحولات التي شهدها التسويق السياسي من خلال الاستغلال الأمثل لوسائل الإعلام العمومي في الحملات الانتخابية، فبدل أن تشكل فضاءات مؤطرة للنقاش السياسي، تتحول أحيانا إلى ساحات للمواجهة الشخصية، يسودها التوتر والحدة واللجوء إلى الصراخ. ونبش ماضي المرشحين المنافسين، وفتح الملفات القديمة لإظهار النقط السوداء في

[30] المندوبية السامية للتخطيط (HCP) ، البيانات المتعلقة بالمشهد الانتخابي لعام 2021، مرجع سابق.
[31] المرجع نفسه.
[32] الأحزاب السياسية المغربية في مواجهة منعطفات التسويق السياسي، الحملات الانتخابية نموذجا، قراءات متقاطعة في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021، مركز آفاق للديمقراطية المواطنة والتشاركية، 2021، ص 125.

الماضي السياسي لهؤلاء، وتسفيه برامجهم والتندر عليهم[33].

الفرع الثاني: الانعكاسات السياسية والمؤسساتية لمخرجات السلوك الانتخابي

أفرزت التحولات التي عرفها السلوك الانتخابي بالمغرب مجموعة من الانعكاسات السياسية والمؤسساتية المهمة، التي مست بنية النظام السياسي وطبيعة اشتغاله. فقد ساهم تغير أنماط التصويت وتراجع التصويت التقليدي القائم على الانتماء الحزبي في إعادة تشكيل الخريطة السياسية، سواء من خلال تغير موازين القوة والتمثيلية بين الأحزاب السياسية، أو عبر بروز فاعلين سياسيين جدد وتراجع حضور بعض التنظيمات التقليدية، بما يعكس دينامية متجددة داخل النسق الحزبي المغربي.

أولا: إعادة تشكيل الخريطة الحزبية ورهانات التدرج التنظيمي داخل الأحزاب السياسية بالمغرب

شهد المشهد الحزبي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة مست بنيته التنظيمية وتوازناته السياسية، في ظل التغيرات التي عرفها الحقل السياسي، وتبدل أنماط التفاعل بين الأحزاب والناخبين. وقد أفرزت هذه التحولات إعادة تشكيل جزئية للخريطة الحزبية، سواء على مستوى موازين القوة والتمثيلية السياسية، أو من خلال بروز فاعلين جدد وتراجع حضور بعض الأحزاب التقليدية، بما يعكس دينامية متغيرة داخل النسق الحزبي المغربي. وفي هذا السياق، تبرز إشكالية التدرج التنظيمي داخل الأحزاب السياسية باعتبارها أحد أبرز التحديات المرتبطة بآليات تجديد النخب وضمان فعالية البناء الحزبي الداخلي.

1. إعادة تشكيل الخريطة الحزبية والتوازنات السياسية

تأثرت الأحزاب السياسية في هذا السياق بشكل مباشر بهذه التحولات، حيث أصبحت تواجه صعوبات متزايدة في الحفاظ على قواعدها الانتخابية، وفي بناء ولاءات حزبية مستقرة، الأمر الذي انعكس على أدوارها التأطيرية والتعبوية. كما ساهم ذلك في إضعاف قدرتها على إنتاج بدائل سياسية واضحة ومستمرة، في ظل ارتفاع منسوب التنافس القائم على الاعتبارات الظرفية أكثر من البرامج الإيديولوجية. فقد أصبح واضحا تراجع منسوب المشاركة الانتخابية التقليدية، وهو ما يتجلى في

[33] Marais (Octave), Waterbury (John), « Thèmes et vocabulaire de la propagande des élites politiques au Maroc », Annuaire d'Afrique du Nord 1969.

ورد لدى: محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب: بين الشفافية السياسية والمقاطعة الشعبية. دفاتر وجهة نظر، 2015، ص 11.

تذبذب نسب التصويت بين مختلف الاستحقاقات، وفي اتساع دائرة العزوف، الأمر الذي يعكس نوعا من الفتور في الثقة والاهتمام بالممارسة الانتخابية.

فظاهرة انخفاض المشاركة في الانتخابات المغربية ظاهرة ملحوظة منذ استحقاقات 1984، أما الجديد في هذه الظاهرة فهو الانخفاض المتواصل لنسبة المشاركة[34]، فلقد أظهرت نسب المشاركة منذ الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2007[35]، أن الشعب المغربي لم يقاطع الانتخابات فعلا، ولكنه لم يشارك بشكل مكثف أيضا، فخيار المقاطعة لم يؤثر فعلا في النتائج الأخيرة للاستحقاقات الانتخابية لـ 8 شتنبر 2021 التي تحددت في نسبة % 50.86 بزيادة 8 نقط مقارنة مع انتخابات 2016[36]، علما أن قرابة ثمانية ملايين ناخبا مفترضا غير مسجلين في اللوائح الانتخابية، باعتبار أن عدد السكان الذين هم في سن التصويت ما يقرب من 25.226 مليون مغربي (مقابل 23,211 مليون في عام 2016، بفارق 2 مليون)، وهو ما يمثل 69.5% من إجمالي سكان المغرب، وتشكل النساء أكثر من النصف بقليل (12,801 مليون و50.7%). وأيضا كلما زاد السن، يرتفع معدل المسجلين باللوائح الانتخابية بحيث ينتقل من 33.6% لمن تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة إلى 94.4% لمن هم في سن 60 سنة فأكثر[37].

وعلى العموم، فالمسار الانتخابي المغربي أفرز عبر توالي الاستحقاقات الانتخابية مظاهر متجددة داخل النسق السياسي المغربي. فقد برزت في النقاش العمومي مفاهيم جديدة مثل" القطبية الثنائية" و"التقاطب الحزبي"، مقابل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالتعددية والتحالفات[38]. وظهر هذا التحول بوضوح بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016، حين حصل حزبان رئيسيان على أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب مجتمعين[39]، ممّا أثار نقاشا واسعا حول دلالات هذا المتغير.

---

[34] فريد لمرينـــــي، لماذا قاطعت أغلبية المغاربة اقتراع 7 شتنبر 2007؟، فرضيات وملاحظات، مجلة وجهة نظر، عدد 34-33، 2007، ص 27.

[35] الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، حيث بلغت نسبة المشاركة حسب تصريح وزارة الداخلية 43% من خلال مشاركة نحو 6.752.114 ناخبة وناخبا من أصل قرابة 15.7 مليون مسجلين باللوائح الانتخابية.

[36] الهيئة الناخبة المسجلة في انتخابات 8 غشت 2021 قد بلغ عددهم 17509127، المعطيات متوفرة على الموقع الالكتروني التالي:

www.elections.ma/elections/legislatives/corps_electoral.aspx

[37] المندوبية السامية للتخطيط (HCP) ، البيانات المتعلقة بالمشهد الانتخابي لعام 2021. وتتعلق على وجه الخصوص، بتحليل خصائص سكان المغرب في سن التصويت مع التركيز على الناخبين لأول مرة.

www.hcp.ma/Quelques-caracteristiques-des-primo-votants-aux-elections-de-2021_a2742.html

[38] محمد الزهراوي، هل تحول الحقل الحزبي المغربي من التعددية إلى القطبية؟، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات، نونبر، 2017، ص 348.

[39] أسفرت الانتخابات التشريعية المغربية لعام 2016 عن تصدر حزب العدالة والتنمية للمشهد السياسي بـ 125 مقعداً، يليه حزب الأصالة والمعاصرة بـ 102 مقعداً، من أصل 395 مقعداً في مجلس النواب.

وفي هذا الإطار، برز اتجاهان لتفسير هذا التحول، يرى الأول أن نتائج الانتخابات تشير إلى بداية تشكل قطبية حزبية ونهاية مرحلة تعددية وُصفت بأنها شكلية في بعض الأدبيات، ترتكز على تباينات مصلحية وبراغماتية أكثر من اختلافات أيديولوجية[40]. بينما يعد الاتجاه الثاني أن توصيف النظام بـ"القطبية الحزبية" سابق لأوانه، ويرى أنها "قطبية مصطنعة" لا تستند إلى الشروط النظرية والسوسيولوجية المؤسسّة لظهور قطبية حزبية مستقرة. وتُطرح في هذا السياق خمسة مؤشرات رئيسية لقيام القطبية[41]:

- وجود تكتلات حزبية متباينة أيديولوجيا؛
- أحزاب كبرى ذات امتدادات اجتماعية واسعة؛
- بيئة سياسية ديمقراطية مستقرة؛
- إطار قانوني يسمح بتبلور التنافس الحزبي؛
- وعي مجتمعي ينعكس على المشاركة الانتخابية.

وفي ضوء هذه المؤشرات، يظل الحديث عن قطبية حزبية راسخة في المغرب أقرب إلى توصيف ظرفي منه إلى بنية مستقرة، بالنظر إلى غياب مقومات تماسك الخريطة الحزبية واستقرار السلوك الانتخابي وتبلور عروض سياسية واضحة. كما تؤدي التقلبات التي يعرفها النسق السياسي مع كل استحقاق انتخابي، وما ينجم عنها من ضبابية في تموضع الفاعلين واختلال في الأدوار السياسية إلى الحد من إمكان ظهور ثنائية قطبية واضحة. ومع ذلك، يمكن رصد ملامح قطبية ناشئة تعود في الغالب إلى عوامل تتجاوز نمط الاقتراع، مثل اختلاف أدوار الأحزاب في الحقل السياسي، وطبيعة توزيع الأدوار داخل النسق المؤسسي، فضلا عن تنوع قواعدها الاجتماعية. وينتج عن هذه العناصر شكل من أشكال القطبية الوظيفية أو السردية التي تبقى غير مكتملة، ولا تقوم على تنافس أيديولوجي أو انتخابي مستقر، بل على ديناميات ظرفية تجعل القطبية في المغرب متحركة وهشة، وبعيدة عن النموذج الكلاسيكي للأنظمة ثنائية القطبية[42].

2. رهانات التدرج التنظيمي وتحدياته داخل الأحزاب السياسية بالمغرب

يشكل التدرج التنظيمي داخل الأحزاب السياسية إحدى الآليات الأساسية لضمان تكوين النخب الحزبية وتجديدها، وترسيخ مبادئ الديمقراطية الداخلية وربط المسؤولية بالكفاءة والاستحقاق.

---

[40] مصطفى محسن، في التنمية السياسية، منشورات مجلة دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2007، ص 15.

[41] محمد الزهراوي، هل تحول الحقل الحزبي المغربي من التعددية إلى القطبية؟، مرجع سابق، ص 364.

[42] إلهام طالبي، نمط الاقتراع وإعادة تشكل النظام الحزبي المغربي: دراسة تحليلية في آليات التأثير ومخرجات العملية الانتخابية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد 29، فبراير 2026، ص 40.

غير أن واقع الممارسة الحزبية بالمغرب يطرح مجموعة من الإشكالات المرتبطة بمسارات الترقي داخل الهياكل التنظيمية، والذي غالبا ما يكون بطيئا، وغير مرتبط دائما بمعايير واضحة، مما يعزز الإحساس بعدم اليقين لدى العديد من الفاعلين.

غير أن تحليل الظاهرة لا يكتمل دون استحضار السياق العام الذي تشتغل فيه الأحزاب، فالمغرب يتميز باستقرار مؤسساتي واضح، لكن هذا الاستقرار لا يعني أن الأحزاب هي الفاعل الوحيد أو المركزي في صناعة القرار، فالنظام السياسي المغربي، بطبيعته المركبة، يلعب دورا مركزيا في توجيه الحقل الحزبي، سواء عبر القواعد القانونية المنظمة، أو من خلال ديناميات غير معلنة تؤثر في مسارات الفاعلين. حيث تكمن الإشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ الحصول على الاستقلال في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية كما هي متعارف عليها في المنظومة المرجعية، إذ أن التلازم بين الواقع الأول والمطلب الثاني يكتسي بعدا تنازعيا لا جدال فيه، وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي- الإيديولوجي في المغرب حتى بعد تعيين ما سمي بحكومة التناوب سنة 1998 كتتويج لمسار تصالحي مع المكونات الأساسية في المعارضة الحزبية المغربية[43].

كما تواجه الوجوه السياسية الجديدة، ولا سيما فئة الشباب، صعوبات كبيرة في فرض حضورها داخل المشهد الحزبي وإزاحة النخب التقليدية من مواقع القرار والتمثيل، ويُعزى ذلك أساسا إلى تغليب الأحزاب السياسية لمنطق المردودية الانتخابية والسعي إلى ضمان أكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية، مما يدفعها إلى تفضيل الأسماء ذات الحضور الانتخابي المألوف والخبرة السياسية المتراكمة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى الدفع بالكفاءات الشابة أو الوجوه الجديدة مخاطرة انتخابية، قد تهدد التوازنات الحزبية ومواقع النفوذ المكتسبة، وهو ما يحدّ من فرص تجديد النخب ويُضعف دينامية التداول داخل التنظيمات الحزبية.

ومن جهة أخرى، انعكست هذه المخرجات أيضا على مستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية، حيث برزت مظاهر تراجع الثقة في العمل السياسي والمؤسسات الوسيطة، وهو ما يطرح تحديات حقيقية أمام ترسيخ الممارسة الديمقراطية. وعليه، فإن مخرجات السلوك الانتخابي بالمغرب لا تقتصر فقط على تغييرات في أنماط التصويت، بل تمتد لتشمل إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية، بما يعكس تحولات عميقة في بنية النظام السياسي وآليات اشتغاله، وهو ما سيتم مناقشته من خلال المحور التالي.

[43] يونس برادة، إشكالية المنافسة السياسية في النظام السياسي المغربي، مجلة فكر ونقد، عدد54، 2003، ص 6.

ثانيا: انعكاسات التحولات الراهنة على فعالية الديمقراطية التمثيلية وجودة التمثيل السياسي

مما لا مراء فيه أن المشاركة في الانتخابات تعتبر الأسلوب الأنجع لاختيار من يسيّر دفة الحكم عبر المؤسسات السياسية، غير أن الواقع المغربي يحتاج إلى وقفة تأمل، حيث أنّ الأمر لم يعد مجرّد تسجيل لتفاوت نسب المشاركة الانتخابية، وإنما أضحى يطرح بإلحاح إشكالية الشرعية التمثيلية للمؤسسات المنتخبة في ظل محدودية الإقبال الشعبي على صناديق الاقتراع. فبالرغم من تعاقب الاستحقاقات الانتخابية، ظل حجم المشاركة دون مستوى الرهانات الديمقراطية، إذ لم يتجاوز عدد المصوّتين في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 حوالي 5.721 مليون ناخب من أصل 15.462 مليون مسجل، ليرتفع إلى 6.2 مليون من أصل 13.475 مليون خلال انتخابات 25 نونبر 2011، ثم إلى 6.752 مليون ناخب من أصل ما يقارب 15.7 مليون في انتخابات 2016، قبل أن يبلغ حوالي 8.8 مليون ناخب من أصل 17.5 مليون مسجل خلال انتخابات 8 شتنبر 2021 التشريعية. وتكشف هذه الأرقام، رغم ما عرفته من تطور نسبي، عن استمرار فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية، وعن محدودية قدرة النخب الحزبية على استعادة الدور التأطيري والسياسي للأحزاب، بما يعزز المشاركة السياسية ويكرّس شرعية الاختيار الديمقراطي. مما يملي علينا مناقشة شرعية هذه المؤسسات المعنية باللحظة الانتخابية، أولا على مستوى مؤسسة البرلمان، ثم على مستوى مؤسسة الحكومة.

1. على مستوى مؤسسة البرلمان

تجسد اللحظة الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية لحظة ولادة مشروعية سياسية جديدة أو تجديد الثقة في مشروعية سياسة قائمة استنادا إلى صناديق الاقتراع، فاللحظة الانتخابية هي لحظة الارتكاز على مشروعية التفويض الشعبي المجسدة للديمقراطية التمثيلية، هذه الأخيرة التي تكسب البرلمان الارتباط بالأمة، وتمثيل سيادتها استنادا على أن حق الانتخاب هو حق لجميع المواطنين[44].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، إذا امتنع أغلب الناخبين عن التصويت في الانتخابات التشريعية، هل يؤثر هذا الأمر على شرعية وجود المؤسسة التشريعية كما هو الحال بالنسبة للبرلمان المغربي؟ أي شرعية يمثلها برلمان منتخب لم يصوت عليه إلا 37% من الناخبين في الانتخابات التشريعية بتاريخ 7 شتنبر 2007 كمثال؟

[44] عبد الكريم غلاب، سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم، دراسة دستورية سياسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1987، ص 36.

إن هذه النسبة المرتفعة من الذين امتنعوا عن التصويت بالإضافة إلى نسبة الأوراق الملغاة والتي سبق الإشارة إليها سلفا، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كذلك الأشخاص الذين لم يسجلوا أنفسهم في اللوائح الانتخابية، سنجد أنفسنا أمام نسبة مهمة من الناخبين قاطعوا الانتخابات، أي نسبة المؤسسة المنبثقة عن الانتخابات تعمل بشرعية ناقصة، حيث أن تركيبتها لا تطابق الخريطة السياسية الحقيقية للبلاد. وبالتالي فنسبة المشاركة في الانتخابات لا يمكن أن تغير هذه الحقيقة، وأن هذه الحقيقة انعكست على وظيفة التشريع والمراقبة، الشيء الذي أدى إلى زيادة حالة عدم الرضا الشعبي عن سياسات المؤسسة التشريعية، والتي أثرت بدورها في تقليل احتمالات المشاركة العريضة في العملية الانتخابية.

فأغلبية الشعب المغربي أصبح له موقف سلبي من مؤسسة البرلمان، وهذا الموقف هو نتيجة طبيعية لكيفية اشتغال مكونات المؤسسة البرلمانية (أغلبية ومعارضة)، فضعف أو غياب الفعالية البرلمانية يقابلها في موقع آخر "فعالية من نوع خاص"، تتجلى في انتشار مظاهر السلوك السلبي المتجلية في بروز ظاهرتي الغياب والترحال، وهي تعكس أوجه قصور وإخفاق المؤسسة البرلمانية في أداء مهامها، أضف إلى ذلك واقع المناقشات البرلمانية وسلوك النخبة البرلمانية الذي يسيطر عليه حالة من التوتر والصراع المحتدم بدوافع وبواعث يطغى عليها الجانب السياسي الضيق والمصلحة الخاصة، ويتم فيه تغييب المصلحة العامة في فترات عديدة[45]. ومن جهة المعارضة باعتبارها أحد أعمدة التعددية السياسية في بلادنا باعتراف الخطاب الرسمي، تجد نسبتها تتحرك في مجال محدود، مما يجعلها تضفي فقط مشروعية عصرية على النظام السياسي[46]، كل هذه المظاهر وغيرها تؤدي إلى ضعف النظام التمثيلي بالمغرب، وتؤدي إلى مزيد من العزوف عن المشاركة الانتخابية مادام البرلمان لا يعبر عن نبض المجتمع ولا يتفاعل مع ما يجري داخله[47].

انطلاقا من هذا الواقع فمن دون الرقي بالمكانة الأساسية لهذه المؤسسة التشريعية، ستظل وظيفة الانتخابات محدودة، ولا تتجاوز حدود تشكيل برلمان يكون خاضعا لإرادة السلطة التنفيذية في مجال يفترض أن يكون سيدا فيه.

---

[45] عثمان الزياني، السلوك والأداء البرلماني بالمغرب، الولاية التشريعية السادسة (1997-2002) نموذجا، منشورات مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الدراسات والأبحاث، الإصدار الرابع، ماي 2011، ص 159-160.

[46] عبد العزيز لوزي، المسألة الدستورية والمسار الديمقراطي في المغـــــــرب، دار النشر المغربية ،الدار البيضاء، 1996ص 184.

[47] أحمـــــد مفيـــد، التمثيل السياسي بالمغرب على ضوء انتخابات 7 شتنبر 2007، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد الأول، 2008، ص 69.

2. على مستوى مؤسسة الحكومة

في ظل المعطيات السابقة الذكر، يتضح أن ما يشكل قفزة نوعية في مجال تعزيز وظيفة الانتخاب وتكريس طابعها السياسي، يتمثل في جعل نتائج الانتخابات هي الحاسم في تعيين رئيس الحكومة، وهذا ما كرسته إرادة المشرع الدستوري بموجب الفصل 47 من دستور 2011، التي تعتبر ترجمة لهذا المعنى، عندما ألزم وقيد سلطة التعيين الملكي لرئيس الحكومة: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب"، إن هذا التنصيص شكل تغييرا جذريا مقارنة مع الدساتير السابقة[48]، بالرغم من النقاش الذي عرفه الوسط السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين حول تأويل المقتضيات الدستورية المرتبطة بالإشكاليات اللصيقة بهذا الفصل[49].

وبالرغم من ذلك فإن الممارسة تطرح إشكالية على مستوى تشكيل التحالف الحكومي، ففي ظل المعطيات السابقة الذكر ونسب المشاركة الضعيفة، فإن الحزب المتصدر للانتخابات يفتقد إلى أغلبية مطلقة تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده، فدفع الحزب المتصدر في الانتخابات إلى البحث عن التحالفات مع أحزاب لا تشاركه نفس المرجعية ولا نفس البرامج، يعقد بشكل جدي عملية التقييم الموضوعي للقوة السياسية للأحزاب، ومن ثم لحجمها الموضوعي داخل أي تشكيلة حكومية.

فالأحزاب الصغيرة التي يفترض أن لا وزن سياسي لديها، تستطيع في الكثير من الأحيان الحصول عن طريق التفاوض على امتيازات سياسية تتجاوز حجمها السياسي الواقعي، في المقابل الأحزاب السياسية القوية لا تحصل دائما على امتيازات تناسب حجمها، بالنظر لحاجتها الملحة للتحالف مع الأحزاب الأخرى لحصولها على الأغلبية. لذلك يصبح تقييم تشكيل الأغلبية الحكومية تقييما غير موضوعي لارتباطه بالقوة التفاوضية لحظة المشاورات حول بناء التحالفات لضمان تحقيق

---

[48] في هذا يقول الأستاذ مصطفى قلوش، أنه بالرجوع إلى الأحكام الدستورية في المغرب نجد أن الملك قبل دستور 1992 كان يعين الوزير الأول والوزراء دون أن يكون مقيدا في هذا الخصوص باستشارة جهة من الجهات أو أن يكون الاقتراح باختيار أعضاء الحكومة صادرا من هيئة من الهيئات، وكذلك لم يشترط في هذا المضمار أن يكون الوزير الأول بصفة خاصة منتميا إلى الأغلبية البرلمانية، بل ولم يشترط فيه أن يكون عضوا في الحزب النيابي.
انظر: مصطفى قلوش، النظام الدستوري المغربي، المؤسسة الملكية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، طبعة1997، ص:35

[49] الفصل 47 من دستور 2011، وبالرغم من أن هذا التنصيص جاء واضحا من زواية الإلزام الدستوري، فإن اتجاه النقاش ابتدأ منذ 2011 بكون هذا الفصل جاء ناقصا لكونه لم يحدد من تؤول إليه رئاسة الحكومة، وهو ما جعل البعض يعتقد بأن تعيين أمين عام للحزب (للمرة الثانية) هو النهج الديمقراطي الذي عليه مختلف الأعراف الدستورية في مختلف التجارب المقارنة، بدون أي محاولة لاستفسار واستقصاء خصوصية تجربة عن أخرى، وبدون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظم السياسية القائمة في كل بلد عل حدة.
ينظر في هذا الشأن: جابر لبوع، قراءة في طبيعة النظام التمثيلي وانعكاساته في ضوء السياق الدستوري والسياسي المغربي، مركز آفاق للديمقراطية المواطنة والتشاركية، 2021، ص 105.

الأغلبية، وتحقيق نوع من التوافق الوظيفي الذي لا يخضع لأي منظور استراتيجي، يفترض فيه أولا مراعاة استقرار ونجاعة الأداء والعمل المشترك لمجمل الفريق الحكومي[50].

الأمر الذي يطرح أكثر من سؤال حول مآل البرامج المقدمة في الحملات الانتخابية، والتي على أساسها تعاقد معها المواطنون ومنحوها مقاعد معينة في البرلمان، ثم ما مآل المعارضة؟ إذا كانت جل الأحزاب تشارك في الحكومة، فلا يجب أن ننسى أن منطق الديمقراطية يقتضي كذلك وجود معارضة قوية انطلاقا من الأدوار المسطرة دستوريا للمعارضة بالبرلمان.

عموما، في ظل مؤشر المشاركة الضعيفة ونسبة المقاطعة المرتفعة، فإن المؤسسات التي تفرزها الانتخابات التشريعية لا تمثل سوى أقلية بعيدة عن المشروعية السياسية الكاملة، على اعتبار أنها غير منتخبة من الأغلبية ولا تعبر عن القاعدة الشعبية، وهو ما يفرغ العملية الانتخابية من جوهرها ومشروعيتها، وينزع عن المؤسسات المنتخبة مصداقيتها. وأضحى معه الحديث عن التفويض السياسي لممارسة تدبير الشأن العام وعن التمثيل الحقيقي للمواطنين أمرا مثيرا للجدل.

ومن الأكيد أن ضعف الأداء الانتخابي يبرر ضعف المشروعية والأداء التمثيلي، الأمر الذي يستدعي دعم هذا الأخير بشرايين جديدة قصد إنقاذه من الهدم التدريجي لفلسفته العامة المتمثلة في الإرادة الشعبية، لتكون بذلك المواطنة الفاعلة مخرجا لهذه "الإشكالية" عبر إعادة المواطن للحياة السياسية لاسترجاع مواطنته الحقة.

على هذا الأساس، يمكن القول أن السلوك الانتخابي أضحى يشكّل أحد المؤشرات الأساسية لقياس درجة الوعي السياسي والمشاركة الديمقراطية داخل المجتمع، إذ لا يتحدد فقط بالانتماءات الحزبية أو الاعتبارات الظرفية، بل يتأثر بجملة من المحددات المؤسساتية والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والإعلامية. وفي السياق المغربي، تبرز رهانات كبرى ترتبط بتعزيز الثقة في المؤسسات، وترسيخ ثقافة المشاركة السياسية، وتجديد النخب الحزبية القادرة على تأطير المواطنين وتمثيل انتظاراتهم بفعالية ومصداقية.

فضعف أداء بعض النخب الحزبية وتشابه الخطابات والبرامج السياسية، أسهما في تنامي العزوف الانتخابي وتراجع الثقة في العمل الحزبي، مما يجعل إصلاح الحقل السياسي وتجديد آليات التأطير والتواصل ضرورة ملحّة. لذلك، فإن بناء ممارسة انتخابية واعية ومسؤولة يظل رهينا بقدرة الأحزاب ونخبها على استعادة دورها التأطيري، وتقديم مشاريع مجتمعية حقيقية تجعل من الانتخابات آلية للتغيير الديمقراطي والتنمية السياسية، لا مجرد محطة ظرفية لتجديد الوجوه السياسية.

[50] محمد فقيهي، الآليات السياسية والدستورية وإشكالية تدبير متناقضات مرحلة التحول السياسي بالمغرب، م. م. إ. م. ت، العدد 117-118، يوليوز- أكتوبر 2014، ص 163.